حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 338 الثلاثاء 22 مارس 2022

رفع الفائدة المحلية نقطة مئوية كاملة في اجتماع استثنائي

الجنيه يهبط بنحو 16% أمام الدولار

حابي

قفز سعر الدولار أمام الجنيه إلى مستوى 18.15 جنيه للشراء، و18.25 جنيه للبيع، بنهاية تعاملات أمس، مقابل 15.64 جنيه للشراء، و15.74 جنيه للبيع في بداية التعاملات، بنسبة هبوط بلغت نحو 16%.

وعقدت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي اجتماعا استثنائيا أمس، أقرت خلاله رفع سعر الفائدة على الجنيه بواقع نقطة مئوية كاملة، وقالت اللجنة في بيانها أن البنك المركزي يؤمن بأن مرونة سعر الصرف أداة لامتصاص الصدمات والحفاظ على القدرة التنافسية لمصر، واستقرار الاقتصاد الكلي ومكتسباته.

ووصف طارق عامر، محافظ البنك المركزي، القرارات إجراءات السياسة النقدية بأنها "جيدة جدا، وقوية"، وأنه كان لها ردود أفعال دولية إيجابية جدا.

وأوضح عامر في مؤتمر صحفي أمس أن القرارات كان لها هدفان رئيسيان، هما الحفاظ على المقدرات المالية لمصر، وكذا الحفاظ على سيولة النقد الأجنبي، من أجل تأمين احتياجات المجتمع المصري، في ظل هذه الظروف الدولية الصعبة.

ولفت إلى أن الأهمية الأولى للبنك المركزي تتمثل في توفير السيولة، ومن منطلق السياسة النقدية كان لابد أن تتسق مع المتطلبات الدولية. كما نوه بأن الحركة في أسعار الصرف كانت عملية تصحيح؛ وأن سعر الصرف في مصر محرر، وبالتالي يعكس الأوضاع النقدية والاقتصادية في العالم.

وأضاف: "لا يخفى على أحد أن التطورات في العالم كانت صعبة جداً خلال العامين الماضيين، ولكن بالتنسيق بين البنك المركزي والحكومة، قمنا في مصر بدور متميز في فترة كورونا، حاز على تقدير المراقبين الدوليين، من خلال الاستباق بإجراءات قوية لمواجهة الجائحة، وتم الحفاظ على ميزان المدفوعات، وإيرادات النقد الأجنبي، ومعدلات التنمية، ومستويات الأسعار".

وتابع: "نحن ننظر الى ميزان المدفوعات وموارد مصر من النقد الاجنبي ونتخذ القرارات المناسبة، للحفاظ على هذه الموارد وحمايتها؛ وأضاف: وبالتنسيق مع رئيس الوزراء، تم ضخ أموال ضخمة، كسيولة في السوق المصرية، لنساعد كل المؤسسات، ألا تفقد القدرة على الانفاق على العمالة والإنتاج، وأخذنا نحو 21 مبادرة خلال أزمة كورونا، منها تخفيض أسعار الفائدة للمقترضين، وضخ تمويل ضخم للقطاع الخاص وصل إلى 600 مليار جنيه في عام 2020، كزيادة في الائتمان في القطاع الخاص".

ولفت محافظ البنك المركزي إلى أنه في النصف الثاني من العام 2021 جاءت أزمة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي بدأ وقتها موجب رغم ما واجهناه من تحديات كبيرة في هذا الشأن".

وأضاف رئيس الوزراء أنه مع انتهاء أزمة كورونا بدأت موجة كبيرة من التضخم والاضطراب في سلاسل الإمداد، كما ارتفعت تكلفة الشحن بصورة كبيرة، وتلاها أزمة روسيا وأوكرانيا لتضيف ضغوطا جديدة تضخمية هائلة على العالم بأسره، وأصبحت هناك أرقام عن التضخم على مستوى العالم لم نشهدها منذ عشرات السنين.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي مخاطبا المواطنين: "أود مصارحتكم بأن هذه الأزمة أشد بكثير من أزمة جائحة كورونا، فمنذ ظهور الفيروس سارعت دول عديدة بالاتجاه نحو اتخاذ قرار الغلق التام وهو ما أثر سلبا على السلع وأدى إلى نقص الطلب على مختلف المنتجات، وبالتالي حدث انخفاض في أسعار تلك المنتجات والسلع".

وتابع: "فوجدنا مثلا في بعض الأحيان

طارق عامر محافظ البنك المركزي

في سحب سيولة الدولار من الأسواق العالمية، الأمر الذي تسبب في سياسة انكماشية، وبالتالي بدأت السيولة تهرب من الأسواق الناشئة، ومن ضمنها مصر، لكن نجحت مصر في سداد جميع التزاماتها الدولية في توقيتاتها، وتوفير كل

محافظ البنك المركزي: حركة تصحيح.. والأهمية الأولى تتمثل في توفير السيولة

الإجراءات تعكس تطور الأوضاع والأحداث في الأسواق الاقتصادية العالمية والمصرية

خلال الأزمة هبوط أسعار الوقود والسلع الاستراتيجية إلى أقل معدلاتها في مختلف مناطق العالم نتيجة هذا الغلق وعدم وجود طلب عليها، وهو ما سمح لنا في مصر خلال تلك الفترة بتوفير جزء كبير من الموارد التي كانت مخصصة لتلك النفقات وضخها لتوفير فرص عمل لشبابنا، وهو الأمر الذي نجحنا بالفعل في تحقيقه مع عدد من الدول من توفير فرص عمل كبيرة للغاية، بجانب تحقيق نمو اقتصادي موجب".

واستدرك: "إلا أن وطأة الأزمة الراهنة خلفت وراءها تداعيات سلبية عديدة مختلفة تماما عن سابقتها تمثلت في ارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، ولا سيما أسعار السلع الغذائية والوقود، وهو الأمر الذي يمثل ضغطا هائلا على مواردنا؛ وأصبحنا مضطرين للعمل على تأمين أكبر قدر من الموارد لتأمين السلع المختلفة".

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الدولة المصرية، وبتوجيه من القيادة السياسية، كانت قد اتخذت الإجراءات الاحترازية على مدار فترة طويلة لتأمين مخزون استراتيجي من كل السلع، الذي يمكننا من توفيرها في الأسواق، بحيث يمكن للمواطن المصري الحصول على أي سلعة في أي وقت.

ولفت إلى أن الحكومة وفرت منذ اندلاع الأزمة الراهنة كميات من السلع بالأسواق، ومن خلال لجنة إدارة الأزمة، التي تم تشكيلها لهذا الغرض، ومن خلال عقد اجتماع أسبوعي لها، بدأت تتابع الأوضاع عن كثب ومراجعة الموقف أولا بأول، ونجحت بالفعل خلال الأيام القليلة الماضية في كبح جماح زيادة الأسعار التي حدثت، كما حققنا وفرة كبيرة في السلع.

وأوضح رئيس الوزراء أنه في إطار الخطة المتكاملة للتعامل مع الأزمة الحالية، وفي ضوء عدم وضوح الرؤية أمام العالم بزمن انتهاء هذه الأزمة العالمية، تطلب احتياجات السوق المصرية".

وقال عامر: فوجئنا بالأزمة الروسية الأوكرانية، والتي فرضت ظلالها على عدم استقرار الاقتصاد العالمي، وبالتالي أثرت أيضا على مصر باعتبارها جزءا من السوق الدولي، حيث نتعامل مع السوق الدولي كل عام في حدود ما بين 100 إلى 150 مليار دولار، من واردات وصادرات واستثمار وغيرها.

وأكد أن ما يتم اتخاذه من إجراءات تستهدف الحفاظ على ثقة الاستثمار الاجنبي، وثقة أسواق المال الدولية في مصر، إلى جانب المحافظة على موارد مصر من النقد الأجنبي من خلال استمرار تحويلات المصريين المقيمين بالخارج.

وأوضح محافظ البنك المركزي أن ما حدث من إجراءات تصحيحية فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي، إنما يأتي انعكاساً لتطور الأوضاع والأحداث في الأسواق الاقتصادية العالمية والمصرية.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، أشار محافظ البنك المركزي إلى السيطرة على مستويات التضخم خلال السبع سنوات الماضية، والحفاظ على مستويات 3.5 و4% لفترات طويلة.

وأكد أنه لم يتم تحريك اسعار الفائدة منذ عام 2017 "بل حرصنا على إعطاء أسعار فائدة مدعمة لقطاعات الصناعة والتشييد والبناء وغيرها من القطاعات. وأوضح محافظ البنك المركزي أن التضخم الحادث في مصر مستورد من الخارج، وليس نتاج أمور تتعلق بالسياسات الحالية.

وأكد أن ما تم من زيادة لأسعار الفائدة، إنما يأتي تشجيعا للمواطنين على الادخار، مشيرا في هذا الصدد إلى ما أصدره بنكي الأهلي ومصر أمس من شهادات بفائدة تصل إلى 18%، تعويضاً للمدخر المصري عن زيادة أسعار السلع التي حدثت على المستوى العالمي، وتلبية لمتطلبات المجتمع. وأوضح أن عدد عملاء شهادات الاستثمار يصل إلى نحو 30 مليون عميل.

وجدد المحافظ التأكيد أن السياسات النقدية "ستظل دائما تعكس التطورات العالمية والدولية وكذا السوق المصرية".

وأشار طارق عامر إلى أنه عقب تنفيذ إجراءات التصحيح عام 2016، وصلت تحويلات المصريين المقيمين بالخارج إلى 31 مليار دولار في العام بعد أن كانت تصل إلى 12 مليار دولار في العام فقط، وهذا يأتي ضمن ما نعتمد عليه في الاقتصاد المصري لتوفير الاحتياجات الخاصة بالتنمية.

وأكد المحافظ أن القرارات الجريئة التي تم اتخاذها لدعم الاقتصاد المصري، تأتى في إطار التنسيق والتشاور المستمر بين البنك المركزي والحكومة، في اتخاذ ما يلزم من قرارات لحماية مختلف الموارد المالية خلال الفترة القادمة.

أسعار السلع الغذائية والوقود ترتفع عالميا بصورة غير مسبوقة

رئيس الوزراء: الأزمة الراهنة أشد بكثير من كورونا

قررنا التعامل مع السيناريو المتشائم المتمثل في تساؤل: ماذا لو طال أمد الصراع؟

حابي

قال رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، إن الأزمة الروسية الأوكرانية ألقت بظلالها وتداعياتها الشديدة على اقتصادات العالم، ما دفع الدول ودون استثناء لاتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات النقدية والمالية؛ حتى تتمكن من مواجهة الأزمة والتواؤم مع تداعياتها.

واستعرض رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحفي مساء أمس بحضور محافظ البنك المركزي طارق عامر وعدد من الوزراء، الوضع على الصعيد المحلي في مصر، وما سبقه من أزمة جائحة كورونا.

وقال مدبولي: "نجحنا في تحمل أعباء هائلة على مدار عامين وإدارة هذه الأزمة بكفاءة كبيرة، كما استطعنا مع عدد قليل من دول العالم تحقيق معدل نمو اقتصادي

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء

وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى 9.25% و10.25% و9.75% على الترتيب. كما رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل الي 9.75%.

وأعلن بنكا الأهلي ومصر أكبر البنوك الحكومية في مصر عن طرح شهادات ادخارية مدتها عام واحد، بعائد 18% في خطوة لمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق.

رفع الفائدة سيساعد على حماية الاحتياطات

موديز: الحكومة المصرية قد تتجه لتأمين برنامج جديد مع صندوق النقد

بجانب حصص في فوري و3 شركات متداولة

بلومبرج: القابضة ADQ تستعد لشراء 18% من البنك التجاري الدولي

أ ش أ

قالت وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني إن قرارات البنك المركزي المصري برفع معدل الفائدة بنسبة 100 نقطة أساس والسماح بخفض قيمة العملة سيساعد على حماية احتياطي البلاد من النقد الأجنبي.

وذكرت مودي، في مذكرة بحثية لها أمس تلقت وكالة أنباء الشرق الأوسط نسخة منها، أن الحكومة المصرية قد تتجه نحو تأمين برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي يسمح بتوفير تمويل ميسر وترسيخ مصداقية السياسة المالية.

وكان البنك المركزي المصري قد قرر أمس رفع أسعار معدلات الفائدة بشكل استثنائي بمعدل 100 نقطة أساس بما يعادل 1% ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة

حابي

قالت وكالة بلومبرج إن شركة أبو ظبي القابضة ADQ اتفقت مع مصر على استثمار حوالي ملياري دولار عن طريق شراء حصص مملوكة للدولة في بعض الشركات، بما في ذلك البنك التجاري الدولي، أكبر بنك مدرج في البورصة المصرية، وفقًا لمصادر مطلعة على الصفقة. وقالت المصادر أن الاتفاقية مع ADQ تتضمن شراء حوالي 18 ٪ من البنك التجاري الدولي.

وإلى جانب حصة البنك التجاري الدولي، التي تضم حوالي نصف الصفقة الإجمالية، تشتري ADQ حصصًا في أربع شركات أخرى مدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر، منها شركة فوري. ولم يتسن لبلومبرج الحصول على تعليق من ADQ فيما رفضت فوري التعليق.

وقالت بلومبرج إن هذا التمويل سيكون موضع ترحيب بالنسبة لمصر، حيث يتعرض اقتصادها لضغوط متزايدة من جراء موجات الصدمة الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا.

واشترت ADQ العام الماضي شركة أدوية مصرية من Bausch Health Cos. ، بينما تستثمر أيضًا في سلسلة سوبر ماركت إماراتية تتوسع مصر، وفي غضون ذلك، وافقت الدار العقارية ، بدعم من شركة ألفا أبوظبي القابضة، على شراء شركة سوديك.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- سهم CIB يقفز 6.9% ويصعد بالبورصة إلى 11511 نقطة
- جيروم باول: الفيدرالي قد يزيد أسعار الفائدة بأكبر من المعتاد لخفض التضخم
- موسكو: النفط قد يصل إلى 300 دولار للبرميل إذا توقف الغرب عن شراء الخام الروسي
- نجيب ساويرس: إجراءات البنك المركزي ذكية وسريعة وتتعامل مع تداعيات الحرب فى اوكرانيا
- وكيل فيات: أسعار السيارات سترتفع بنفس نسبة صعود الدولار

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 338 الثلاثاء 22 مارس 2022

بقيمة 130 مليار جنيه

حزمة قرارات مالية لامتصاص تداعيات الأزمة

تحديد الدولار الجمركي بقيمة 16 جنيهًا للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج بنهاية الشهر المقبل

الخزانة العامة للدولة تتحمل قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة 3 سنوات بقيمة 3.75 مليار جنيه

حابي

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أنه تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية، فقد تم إعداد حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية بقيمة 130 مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية، وتخفيف آثارها على المواطنين.

ولفت إلى أنه سيتم تدبير 2.7 مليار جنيه لضم 450 ألف أسرة جديدة للمستفيدين من «تكافل وكرامة»، وتخصيص 190.5 مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لصرف الزيادة السنوية في قيمة المعاشات بنسبة 13% بحد أدنى 120 جنيهًا بدءًا من أول أبريل المقبل، وزيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25% من 24 إلى 30 ألف جنيه .

أضاف الوزير، أنه سيتم اعتبارًا من مرتب شهر أبريل المقبل صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية التي تمت زيادتها لتكون بنسبة 8% من الأجر الوظيفي بحد أدنى 100 جنيه شهريًا، ودون حد أقصى، كما سيتم منح العاملين بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، علاوة خاصة بنسبة 15% من الأجر الأساسي أو ما يقابله في المكافأة الشاملة لكل منهم بحد أدنى 100 جنيه شهريًا، ودون حد أقصى.

أشار الوزير، إلى أنه سيتم اعتبارًا من مرتب شهر أبريل المقبل، زيادة الحافز الإضافي الشهري للموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية والعاملين غير المخاطبين به، بفئات مالية مقطوعة بواقع 175 جنيهًا لشاغلي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة، و٢٢٥ جنيهًا لشاغلي الدرجة الثالثة، و275 جنيهًا لشاغلي الدرجة الثانية، و325 جنيهًا لشاغلي الدرجة الأولى، و350 جنيهًا لشاغلي درجة مدير عام، و375 جنيهًا لشاغلي الدرجة العالية، و400 جنيه لشاغلي الدرجة الممتازة أو ما يعادل كل منها، ويستفيد من ذلك من يُعين بعد هذا التاريخ، ويُعد هذا الحافز جزءًا من الأجر المكمل أو الأجر المتغير، وبذلك يكون الحد الأدنى للزيادة للعلاوة الدورية والحافز الإضافي 300 جنيه شهريًا.

أوضح الوزير، أنه سيتم تدبير 36 مليار جنيه لصرف العلاوة الدورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية بنسبة 8% من الأجر الوظيفي بحد أدنى 100 جنيه شهريًا، ودون حد أقصى، ومنح العاملين بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، علاوة خاصة بنسبة 15% من الأجر الأساسي، وزيادة الحافز الإضافي المقررة لهم جميعًا اعتبارًا من الشهر المقبل، وذلك ضمن المخصصات المالية المقررة للأجور في موازنة العام المالي المقبل بمبلغ 400مليار جنيه.

أشار الوزير، إلى أنه تم تحديد الدولار الجمركي بقيمة 16جنيهًا للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج في نهاية الشهر المقبل، لافتًا إلى أن الخزانة العامة للدولة تتحمل قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ثلاث سنوات بقيمة 3.75 مليار جنيه .

أكد الوزير، أن التعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل، تتضمن الإصلاحات المتعلقة بتنشيط البورصة المصرية وفقًا لما تم الاتفاق عليه مع المستثمرين والبورصة لدعم وتشجيع الاستثمار فيها، حيث تم وضع آلية تسمح بخصم الضريبة على التوزيعات ضمن الهياكل الضريبية المركبة؛ تشجيعًا للاستثمارات في مصر؛ بشرط ألا تُستخدم لتجنب الضريبة، وتم تعديل المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار، لتشجيع الاستثمار المؤسسي، الذى يدعم الاقتصاد والشركات الناشئة مع وضع ضوابط تضمن سلامة التنفيذ؛ بما يتوافق مع التطبيقات الدولية، وإعفاء صناديق الاستثمار في أدوات الدين، وصناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة، وصناديق وشركات رأس مال المخاطر، وخضوع حملة الوثائق بواقع ٥٪ للأشخاص الطبيعية و15% للأشخاص الاعتبارية، وإعفاء الصناديق الخيرية بالكامل، وتم إنشاء «كيان شفاف ضريبيًا» لاستثمار الأفراد في البورصة المصرية عن طريق متخصصين؛ مما يخلق بيئة استثمارية جيدة لدعم الاقتصاد المصري.

أضاف الوزير، أن التعديلات تشمل مزايا للمحاسبة المبسطة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات، ولأغراض تحقيق العدالة الضريبية تم تعديل مواد القانون لتضمن عدم خضوع الأرباح المحققة خلال فترة وقف سريان الضريبة، ومنح المستثمرين مجموعة حوافز ضريبية إضافية لدعم سوق رأس المال وزيادة الإقبال على التداول وكذلك قيد الشركات في البورصة، وإعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية، وخصم نسبة 50% من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في بورصة الأوراق المالية لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون، التي تخفض إلي 25% بعد ذلك، وفي حالة زيادة رؤوس الأموال من خلال الطروحات الأولية، لن يتم الاعتداد بهذا البيع كواقعة منشئة للضريبة علي الأرباح الرأسمالية، وعدم اعتبار تبادل الأسهم بين شركات مقيدة وشركات غير مقيدة كواقعة منشئة للضريبة لتشجيع زيادة هياكل الشركات المقيدة بالبورصة.

أشار الوزير، إلى أن تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن حتى 31 ديسمبر 2022، لسرعة الانتهاء منها وتخفيف العبء على مصلحة الضرائب في إطار العمل على ميكنتها وتطويرها، وتوفير حافز للأشخاص لطلب الفواتير والإيصالات الإلكترونية، مع إلزام مجتمع الأعمال بالفواتير الإلكترونية اعتبارًا من 2023، فضلاً عن ضم المعاملة الضريبية المبسطة إلى قانون الضرائب على الدخل التي ستستفيد منها جميع الشركات.

الدكتور محمد معيط وزير المالية

تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المقررة حتى 31 ديسمبر المقبل

تعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل لتنشيط البورصة المصرية

إعفاء صناديق الاستثمار والأوعية المستثمرة في البورصة من الضريبة

وضع آلية تسمح بخصم الضريبة على التوزيعات ضمن الهياكل الضريبية المركبة

إعفاء صناديق الاستثمار في أدوات الدين وصناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة وصناديق وشركات رأس مال المخاطر

مزايا للمحاسبة المبسطة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات لتحقيق العدالة الضريبية

عدم خضوع الأرباح المحققة خلال فترة وقف سريان الضريبة

تبكير الزيادات في الأجور والمعاشات إلى أبريل بدلا من يوليو

إعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية

تدبير 2.7 مليار جنيه لضم 450 ألف أسرة جديدة للمستفيدين من تكافل وكرامة

زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25% من 24 إلى 30 ألف جنيه.. للتخفيف عن المواطنين

تخصيص 190.5 مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لصرف زيادة المعاشات بنسبة 13% بحد أدنى 120 جنيهًا

خصم نسبة 50% من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في بورصة الأوراق المالية لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون

عدم اعتبار تبادل الأسهم بين شركات مقيدة وشركات غير مقيدة واقعة منشئة للضريبة لتشجيع زيادة هياكل الشركات المقيدة

زيادة العلاوة الدورية للمخاطبين بالخدمة المدنية لتكون بنسبة 8% من الأجر الوظيفي بحد أدنى 100 جنيه شهريًا اعتبارًا من الشهر المقبل

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- رئيس الوزراء يشهد التوقيع على اتفاقية التسوية النهائية مع شركة فيكا الفرنسية
- توقيع عقد إدارة فندق شبرد تحت علامة ماندارين أورينتال العالمية
- إطلاق صندوق استثمار مفتوح لدعم الرياضة المصرية بمشاركة 11 بنكا
- غرفة التطوير وشعبة الاستثمار العقاري ترفعان مذكرة موحدة إلى الحكومة تتضمن 5 مطالب
- مصر الجديدة للإسكان تبيع محفظة مالية بقيمة 320 مليون جنيه للبنك المصري لتنمية الصادرات